

التحديات التي تواجه الأقلية المسلمة

التحديات التي تواجه الأقلية المسلمة

دكتور / هشام خالد (*)

أوضاع الأقليات المسلمة في العالم^(١)

شاء الله سبحانه وتعالى، أن يختلف الناس في الدين، وقد كفل الإسلام معاملة إنسانية وكرامة لغير المسلمين في المجتمع الإسلامي، ولكن الثابت لنا الآن وبجلاء أن المسلمين إنما يتعرضون لألوان مختلفة من التفرقة والاضطهاد في المجتمعات التي يعيشون فيها في مختلف بقاع العالم، إن لم يكن في جميع هذه المجتمعات، ففي أكثريتها على أقل تقدير. ومبعث ذلك، هو اختلاف الدين، أو بعبارة أخرى، فالمعروف لنا أن هذه المجتمعات لا تدين بالإسلام، وبعضها يعتنق ديانة سماوية مغايرة، والبعض الآخر لا يدين بأيّة ديانة سماوية.

وتواجه الأقليات المسلمة، تحديات كثيرة، فهناك الإلحاد، والوثنية، والمادية، والرهبنة... إلخ.

ومن الواجب على الشعوب والدول والجامعات الإسلامية على حد سواء التعرف على أحوال الأقليات المسلمة في جميع أرجاء المعمورة، حتى نتعرف على ما يتمتعون به من حقوق وما يتعرضون له من مشاكل وتحديات نساعدهم في حلها أو التقليل منها قدر طاقتنا.

وسوف نقوم الآن باستعراض أهم الأقليات الإسلامية المنتشرة في العالم وما تواجهه من مشاكل وتحديات.

(*) أستاذ القانون الدولي - كلية الحقوق - جامعة طنطا.

أولاً : الأقليات الإسلامية في آسيا :

تعتبر الأقليات المسلمة في قارة آسيا من أكبر الأقليات على وجه الإطلاق، وعلى مستوى العالم. وتواجه هذه الأقليات العديد من التحديات من إلحاد وزندقة ومذاهب وضعية وفلسفات لاهوتية، تدعمها أشكال مختلفة من التبشير ونفوذ السلطات الحاكمة أو بالأكثرية العددية أحياناً أخرى، على نحو يجعلها تختلف عن سائر أنواع الأقليات مما يزيد من المعاناة التي تتعرض لها.

وتواجه هذه الأقليات العديد من التحديات، فأسلوب تعليم أبناء هذه الأقليات من شأنه التأثير على كفاءتهم الحياتية، كما تعيش هذه الأقليات في أوضاع اقتصادية متردية، حيث لا يحق لها العمل إلا في مجالات معينة، الأمر الذي يترتب عليه تدهور الأجور التي تحصل عليها ، وما يؤديه ذلك من انحطاط في مستواها المعيشي وهكذا .

كما أن هذه الأقليات محرومة من المساهمة في الحكم، حيث لا يجوز لأفرادها أن يكونوا أعضاء في المجالس النيابية في صورها المختلفة، وهذه الظاهرة أشد ما تكون وضوحاً في الفلبين وتايلاند والهند.

وفضلاً عن ذلك، تخضع هذه الأقليات لقوانين غير إسلامية في مضمونها، الأمر الذي يؤدي إلى اشتداد الصراع بينها وبين الأكثرية المخالفة لها في العقيدة .

وإذا كان الثابت أن الأقلية المسلمة في اليابان لا تواجه ثمة مشاكل جدية، حيث أن الدستور الياباني يوجب عدم التدخل في المعتقدات الدينية للأفراد، فعلى العكس من ذلك فإن وضع الأقلية المسلمة في الفلبين مختلف عن ذلك كل الاختلاف.

التحديات التي تواجه الأقلية المسلمة

للدكتور / هشام خالد

فالثابت أن الأقلية الإسلامية في هذه الأخيرة إنما تواجه جريمة إبادة الجنس البشرى، فهناك المذابح والحوادث الدامية، التي يروح ضحيتها آلاف الضحايا من المسلمين كل عام. ويلعب الجيش الحكومى دوراً بارزاً فى مثل هذه الأوضاع .

ورغم هذه الأوضاع فيحاول المسلمون هناك، المحافظة على هويتهم الإسلامية قدر المستطاع حيث يتعاملون بلغتهم الخاصة، كما أن لهم مدارسهم الخاصة التي قاموا بإنشائها على نفقتهم ومن أموالهم الخاصة، حيث لا تقوم الدولة هناك بإنشائها لهم كما هو الحال بالنسبة لغالبية السكان هناك.

وتصدق التفرقة والتمييز أيضاً بالنسبة لإنشاء الجامعات والمساجد، حيث يتكفل المسلمون أنفسهم بإنشائها ولا تساهم الدولة بأى دور فى هذا الصدد، بينما تقوم الأخيرة بإنشاء مدارس ومساجد الأغلبية .

ومن مظاهر الاضطهاد ضد المسلمين فى الفلبين قيام الجيش بإحراق القرى ونزع ملكية الأراضى والمزارع من ملاكها المسلمين .

بل وصل الأمر إلى حد تواطؤ السلطات الفلبينية مع الجهات التبشيرية هناك بهدف استئصال الوجود الإسلامى، وقد انتهى الأمر إلى إخلاء بعض المناطق من المسلمين حيث تم إجبارهم على تركها، وتم توطينهم فى معسكرات كلاجئين.

وفى الصين ، ومنذ قيام الحكم الشيوعى، تتعرض الأقلية الإسلامية، للعديد من المصاعب، فقد تمت مصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية، وما ترتب على ذلك من إهدار حقوق المعلمين المسلمين التابعين لها، كما فرض على المسلمين نظام الزواج العلمانى والمعارض للشريعة الإسلامية، كما فرضت

ندوة

التحديات القانونية التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل

على المسلمين العديد من القيود، وتم إحراق المؤلفات الإسلامية، وإغلاق المساجد، بل وهدم الكثير منها، وتم تشريد علماء الدين المسلمين بعد أن أغلقت مدارسهم.

وفي الفترة اللاحقة (١٩٤٩-١٩٥٨)، ومحاولة لاسترضاء العالم الإسلامي، سمح بتكوين جمعية إسلامية، كما نص الدستور الجديد على حرية العبادة.

واعتباراً من ١٩٥٨-١٩٦٦ عاد من جديد الاضطهاد الديني للمسلمين، حيث تعرضوا لحملة إعلامية تهاجم وجود المساجد الإسلامية وتستهدف إعدادها، الأمر الذي دفع السلطات هناك إلى إغلاقها، وتحويل بعضها إلى منشآت اقتصادية.

كما تم وقف إصدار المجلة الإسلامية، وأوقفت بعثات الحج إلى المملكة العربية السعودية، وتم تهجير المسلمين جبراً وتوطينهم في مناطق أخرى غير تلك التي كانوا يقيمون فيها من قبل، رغم تعارض ذلك مع الدستور الصيني.

وفي فترة لاحقة منذ عام ١٩٦٦ وحتى عام ١٩٧٦ لاقى المسلمون كل صنوف العذاب والتنكيل والاضطهاد.

وفي عام ١٩٧٨ تم تعديل الدستور الخاص بدولة الصين حيث تم وضع نص خاص بخصوص حرية العقيدة، كما تمت إضافة مادة جديدة في قانون العقوبات الصيني تحمل رقم ١٤٧ تعاقب بالسجن موظفي الحكومة إذا ما أفرطوا في تجريد المواطنين من حريتهم في عقيدتهم الدينية، وانتهكوا أعراف وعادات أبناء الأقليات القومية على نحو غير شرعي.

التحديات التي تواجه الأقلية المسلمة

للدكتور / هشام خالد

ولقد حدثت بعض الأمور التي تعد بداية طيبة فى معاملة الأقليات المسلمة فى الصين، حيث سمحت حكومة الصين بدخول أعداد من المصاحف من الدول العربية، وتدفق الوفود الإسلامية على البلاد والسماح لمندوبى الجمعية الإسلامية فى الصين بحضور المؤتمرات الإسلامية ... واتجهت النوايا إلى إعادة جسور الإتصال بالعالم الإسلامى، وفتح المساجد المغلقة ومنها أكثر من ١٩٠٠ مسجداً .. وإعادة العطلات الإسلامية.

ولكن من يضمن لنا استمرار الوضع المتقدم على ما هو عليه، وعدم انتكاس الأمور، وعودتها إلى سابق عهدها، كما حدث فى أزمنة سابقة على النحو الذى رأيناه تفصيلاً فيما تقدم، هذا هو التحدى الحقيقى الذى يواجه المسلمون فى الصين والذى يحث العالم الإسلامى والدول الإسلامية جمعاء على المبادرة باتخاذ موقف معين فى هذا الخصوص .

وفى الهند ، يتجاوز أفراد الأقلية الإسلامية مائة مليون نسمة، وهم موزعون على عدة ولايات هندية، ولهم ٤٨ ممثلاً فى البرلمان الهندى، ويوجد فى الهند مجموعة كبيرة من الجمعيات الإسلامية المنتشرة فى أرجاء البلاد، ومهمة هذه الأخيرة هو نشر الدين الإسلامى، ونشر التعليم الإسلامى، عن طريق إقامة الجامعات الدينية والمدارس الدينية، كذا الهيئات الخيرية، وعن طريق إصدار الصحف والمجلات التى تتناول موضوعات تهم المجتمع الإسلامى فى الهند.

ورغم كل ما تقدم هذه الأمور فى الهند، فهناك التمييز العنصرى ضد المسلمين، ويرجع ذلك التمييز إلى الوضع الطائفى، فمنذ استقلال الهند سنة ١٩٤٧ ولا تهدأ المخططات للقضاء على المسلمين هناك وتتمثل فى أحداث

الشغب التي تستهدف قتل المسلمين وإحراق بيوتهم بغية إضعاف اقتصادياتهم ونهب متاجرهم مستخدمين في ذلك الأسلحة النارية والمتفجرات لإرغام المسلمين على الهجرة أو إضعاف مطالبهم بحقوقهم السياسية أو إضعاف تمسكهم بثقافتهم أو لإرغامهم على انتخاب حزب معين ومعظم هذه الأعمال الوحشية تقع من الطائفة الهندوكية .

ويحدث كل ما تقدم، بالرغم من أن الدستور الهندي تنص المادة ٢٥/أ منه على أن «كل الأشخاص متساوون أمام القانون ويتمتعون بحرية الضمير والديانة والاعتقاد». ولكن الثابت أن الممارسات التي تجرى هناك من الهند تتال كثيراً من القيمة الفعلية لحكم المادة المتقدمة ولاشك.

وفي جنوب شرق آسيا ، تتعرض الأقليات الإسلامية للعديد من صنوف العذاب، والإبادة الجماعية ، وهذا ما حدث في دولة كمبوديا منذ استيلاء الحكم الشيوعي عليها عام ١٩٧٦، حيث تمت إبادة بعض طوائف المسلمين، كما أجبروهم على اللجوء إلى مناطق معزولة من البلاد، بعد أن هدمت ديارهم وقراهم كما هدمت مساجدهم، ومنعوا المسلمين من تأدية الصلاة في قرى .. ومن الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد المسلمين أنهم أجبروا بنات المسلمين للزواج بغير المسلمين ومنعوا المسلمين من استخدام لغتهم وحرقوا كتب التراث الإسلامي، وكان من أبرز زعماء الأقلية المسلمة كما قامت السلطات الشرعية بمنع الشباب المسلم ممن تزيد أعمارهم عن خمسة عشر عاماً من الإقامة مع والديهما وإجبارهم على الإقامة في معسكرات الشباب الوثنية استئصالاً لثقافتهم وإضعافاً لإيمانهم، وهي جرائم إبادة ثقافية - وبلا أدنى شبهة - مما اضطر المسلمون إلى الهجرة إلى تايلاند وماليزيا ليتخذوا مكاناً قصياً بعيداً عن عمليات الإبادة .

التحديات التي تواجه الأقلية المسلمة

للدكتور / هشام خالد

وفي تايلاند ، قامت الأقلية الإسلامية هناك بالعديد من الثورات والمحاولات بغية تحقيق ذاتهم ، بحيث يكون لهم حاكم واحد لإقليمهم بولاياته المختلفة، على أن يكون من أهل البلاد، وأن يعين ٨٠٪ من عمال الحكومة هناك من المسلمين، وأن تكون اللغة الملاوية هي اللغة الرسمية الى جانب اللغة السامية، كما طلب المسلمون هناك أن تكون الشريعة الإسلامية هي الحاكمة لهم وغير ذلك من الطلبات، والتي لم تلق قبولاً حسناً من جانب السلطات العامة هناك.

ولا زال المسلمون هناك يكافحون ضد التحديات التي تفرض عليهم، مثل إلزامهم بتعلم اللغة السامية بدلا من الملاوية، كما تقوم الحكومة هنا بمحاولات لاقبال الأكثرية العددية للمسلمين في الإقليم المعنى (فطاني)، عن طريق تهجير البوذيين، وحتى يقوم بعض هؤلاء المهجرين بالعمل كجواسيس للحكومة المركزية على المسلمين لرصد نشاطهم وإخضاعه لرقابتهم.

ومن مظاهر التمييز ضد المسلمين هناك، ما قامت به الحكومة من وضع شروط متشددة للتعيين في الوظائف العامة، من ذلك اشتراط إتقان اللغة التايلاندية، وهي مخالفة للغة المسلمين هناك. فضلاً عما تقدم قامت السلطات في تايلاند، بتحريف القرآن والأحاديث النبوية، الأمر الذي يعنى اعتدائها على الإسلام وأهم مقدساته (الكتاب والسنة).

ثانياً – الأقليات الإسلامية في روسيا :

تواجه الأقلية الإسلامية العديد من التحديات، فلفترة زمنية طويلة لم تكن هناك حرية دينية، ولم يكن من حق الأفراد اعتناق الإسلام ، وإلا

تعرضوا لعقوبة السجن لمدة ١٠ سنوات، كما يحرم من كافة الحقوق المدنية، كل من يترك المسيحية ويدخل أية ديانة أخرى ومنها الإسلام.

وبعد الثورة البلشفية تم تشييت المسلمين في بقاع هذه الدولة المختلفة، حتى لا يكون لهم مركز مكانى يقوى من عضدهم فيها. كما قامت الأخيرة بهدم المساجد ودور العبادة الإسلامية وحولتها الى مقاهى ودور لهو وحظائر ماشية. كما قامت السلطات هناك بمنع المسلمين من كتابة لغتهم القومية بالحروف العربية، للقضاء على اتصالهم بالعالم الإسلامى وتراثهم المجيد.

ثالثاً الأقليات الإسلامية فى الولايات المتحدة الأمريكية :

يواجه المسلمون تحديات كثيرة منها المكائد التى تدبرها الجماعات الصهيونية، والتى تمثلها الأقلية اليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية، تلك الأقلية التى تتكون من ستة ملايين نسمة تقريباً تغلت وتسربت فى شتى نواحي الحياة الأمريكية الاقتصادية حيث يتحكمون فى بيوت المال والاعلام حيث تسيطر اليهودية على محطات الاذاعة والتلفزيون والصحف وتبث منها سمومها ضد الإسلام وتشن حملاتها الشرسة لتشويه صورة الإسلام بل وتصويره على أنه يرمز الى كل ما هو سئ .

ومن ناحية أخرى، فهناك الجماعات التبشيرية المنتشرة فى الولايات المتحدة الأمريكية والتى تعادى المسلمين والاسلام على حد سواء، عن طريق المنشورات والصحف ووسائل الإعلام، كما تدعوا المسلمين الى ترك الاسلام والدخول في ديانة أخرى كما تساهم الأخيرة فى إضعاف قناعة المسلمين بالاسلام.

رابعاً : الأقليات الإسلامية فى القارة الأفريقية :

تواجه الأقليات المسلمة هناك العديد من التحديات. فإذا كان الثابت أن المسلمين يشكلون فى بعض البلدان الأفريقية أكثرية عديدية، فإنهم مع ذلك، يعتبرون من قبيل الأقليات، حيث أنهم مستضعفون سياسياً واقتصادياً، فهناك ثمة محاولات هناك لاذابتهم فى داخل البلدان المعنية، وعزلهم ثقافياً وإضعافهم اقتصادياً. فالسياسات المتبعة هناك إنما تهدف الى جعل المسلمين عنصراً غير فعال فى المجتمعات المعنية، بل جعلهم على هامش الحياة.

ففى الحبشة ، تم ضم إقليم إرتريا الإسلامى الى الحبشة لمدة عام، بالرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت عام ١٩٥٠ قراراً مفاده أن تكون إرتريا وحدة مستقلة تتمتع بالحكم الذاتى فى نطاق اتحاد فيدرالى مع الحبشة.

وبعد الضم مارست الحبشة سلطانها على إقليم إرتريا وما انطوت عليه الأخيرة من تمييز وقهر ومحاولة محو الهوية الثقافية والدينية لسكان إقليم إرتريا.

خامساً : الأقليات الإسلامية فى دول أوروبا :

يتعرض المسلمون لبعض صور التفرقة، سواء كان ذلك بطريقة غير ظاهرة حيث يحرمون من الحصول على بعض الحقوق المدنية، نظراً لصفاتهم الإسلامية ولا يرتدائهم الملابس الإسلامية على وجه الخصوص. فى حين أن أقرانهم من الأجانب غير المسلمين لا يتم حرمانهم من هذه الحقوق، وقد رأينا بعض الممارسات المتعسفة التى مورست ضد بعض الطالبات

ندوة

التحديات القانونية التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل

المسلمات في بعض المدارس الفرنسية، نظراً لارتدائهن الحجاب الإسلامي، حيث تم منعهن من الحضور في المدرسة بدعوى مخالفة الزى الإسلامي للقواعد والتقاليد المدرسية هناك .

وقد قامت الطالبات المعنيات برفع الأمر الى القضاء الفرنسى وتداول الأخير وبدرجاته المختلفة نظر هذه الدعوى، وانتهى به الأمر الى إقرار حقهن في إرتداء هذا الزى ودخول المدرسة به.

ولا شك أن هذا القضاء جدير بالتأييد، والاحترام، ولكن يجب ألا ننسى أن ثمة ضرر قد لحق بالطالبات المعنيات، حيث حرمن من حضور دروسهن لفترة زمنية معينة حتى صدر حكم القضاء الفرنسى المنصف لهن، كما أن ضرراً قد لحق بهن من الناحية الأدبية ولا شك. وهذه إحدى صور الممارسات غير المنصفة ضد الأقليات الإسلامية في أوروبا .

كما سمعنا عن أن الأنسات والسيدات المسلمات من الأقليات المسلمة التي تعيش في أوروبا، لا يحصلون على حقهن في العمل في الجهات المختلفة هناك، بدعوى ارتدائهن الزى الإسلامى، واشتراط أرباب الأعمال، خلع هذا الزى كشرط لازم لإمكان الحصول على الوظيفة الشاغرة .

فهؤلاء الأنسات والسيدات، يكن في حيرة بالغة، فهن بين خيارين أحلاهما مر، إما البقاء دون عمل مع حاجتهن الشديدة للعيش من الأجر الذى سيحصلن عليه من هذا العمل، وإما خلع الزى الإسلامى، رغم ما ينطوى عليه ذلك من مخالفة لأحكام عقيدتهن. والوضع المتقدم يعتبر من قبيل الممارسة المتعسفة ضد الأقليات الإسلامية في بلدان أوروبا عموماً.

وأياً ما كان الأمر، فإن التساؤل الذى يطرح نفسه الآن ماذا أعد العالم

والدول الإسلامية لمواجهة هذه الأوضاع التي يعاني منها إخواننا المسلمون؟

موقف الشعوب والدول الإسلامية من الأقليات المسلمة :

الثابت أن الدول المختلفة قد قامت بعمل العديد من الإتصالات وقامت بعمليات ضغط مختلفة على الدول التي تتم فيها الممارسات المتعسفة ضد المسلمين، وذلك بهدف وقف مثل هذه الممارسات وإعطاء أفراد الأقليات الإسلامية حقوقها المشروعة والطبيعية في الدول المعنية.

ولكن في تقديرنا فإن هذه الجهود لا تعتبر في حد ذاتها كافية للوصول للهدف المنشود ألا وهو حصول الأقليات الإسلامية على معاملة كريمة وعادلة في بلدان العالم المختلفة، سيما وأنهم يتمتعون بجنسيات الدول التي يحدث التمييز ضدهم فيها، أي أنهم مواطنون في هذه الدول وليسوا بأجانب .

فما الداعي الى مثل هذا التمييز سيما وأن كافة الدساتير تحوى الآن مبدأ هاماً هو مبدأ المساواة بين المواطنين، دون نظر لأي اعتبار، مثل اختلاف الدين. فمثل هذا الاختلاف لا يبرر إهدار المساواة بين المواطنين. ورغم وجود هذا المبدأ فهناك ممارسات يومية ، تتطوى على إهدار لهذه المساواة على نحو أو آخر.

وفي تقديرنا أنه من اللازم اللجوء الى عدة وسائل مجتمعة لتحقيق الهدف المنشود، ولعل أهم هذه الوسائل :

١ - الاتفاقيات الدولية :

من اللازم على الدول الاسلامية مجتمعة القيام بإبرام اتفاقيات مع الدول المختلفة والتي توجد فيها أقليات إسلامية، خصوصاً في الحالات التي لا تكون

التحديات القانونية التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل

فيها هذه الأقليات متمتعة بجنسية الدول الإقليمية التي تحدث فيها مثل هذه الانتهاكات .

والطرف الأول، في هذه الاتفاقيات سوف يكون الدول الإسلامية مجتمعة، فجميعها له مصلحة مشروعة في إبرام هذه الاتفاقيات حماية للمسلمين عموماً، وحماية للمسلمين التابعين لكل دولة على حدة. فلا شك أن كل دولة لها رعايا في كل بقاع الأرض وما زالوا محتفظين بجنسياتهم الأصلية، إذن لكل دولة مسلمة، مصلحة مباشرة في المحافظة على كرامة وحقوق رعاياها في الدول الأجنبية التي يحدث فيها التمييز ضدهم. ولا شك أن الاتفاقيات التي تكون فيها كل الدول الإسلامية طرفاً موحداً فيها، سوف يجعل هذه الاتفاقيات فعالة، وسوف يجبر الطرف الآخر فيها (الدول الإقليمية) على احترامها، وسوف يصعب على هذه الأخيرة خرق مثل هذه الاتفاقية في مواجهة الطرف الآخر فيها (قراءة ٥٠ دولة إسلامية).

والطرف الثاني، في مثل هذه الاتفاقيات سيكون الدولة التي تعيش فيها الأقلية الإسلامية المعنية .

وبموجب هذه الاتفاقيات المقترحة، سوف تتمتع الأقليات المسلمة بالحقوق المقررة لكافة الأقليات وفقاً لأحكام القانون الدولي العام وذلك على النحو التالي: (١).

أ - الحق في الحياة :

وهذا حق أساسي، فبدون هذا الحق، لا يتصور تمتع الإنسان بأي حق آخر. وبموجب هذا الحق، يجب أن تكفل الدولة الإقليمية للمسلم الوسائل التي تحول دون الاعتداء عليه بحيث يعيش آمناً مطمئناً .

ب - حرية العقيدة :

فمن الواجب أن تكفل هذه الاتفاقيات للأقليات المسلمة حق ممارسة الشعائر الإسلامية المختلفة، مع حق أفراد هذه الأقليات في الحصول على إجازات في أيام الأعياد وأيام الجمع من كل أسبوع، مع عدم التعرض لدور العبادة الإسلامية على أى نحو، وكفالة حق هذه الأقليات في تكوين الجمعيات الإسلامية في كل الدول المعنية. ومثل هذه الأمور، لا تتعارض البتة مع اعتبارات النظام العام والآداب العامة في أية دولة إقليمية تتواجد الأقلية الإسلامية على ترابها.

ج - حق المحافظة على الهوية الثقافية :

ويجب أن تكفل هذه الاتفاقيات للأقليات الإسلامية، حقها في المحافظة على هويتها الثقافية وعدم تذويبها في الأغليات التي تعيش وسطها، وذلك عن طريق حفظ حقها في استخدام لغتها الأصلية بذات الأبجدية الخاصة بها، كذا حقها في استعمال أبنائها لهذه اللغة وذلك عن طريق إنشاء مدارس وجامعات حكومية تقوم بمثل هذه المهمة.

كما يجب أن تكفل هذه الاتفاقية، حق الأقليات المسلمة في المحافظة على عاداتها وتقاليدها وتراثها الثقافي.

د - حق حمل الجنسية :

وفضلاً عما تقدم فمن الواجب أن تتصدى هذه الاتفاقيات لتقرير حق الأقليات المسلمة في حمل جنسية الدولة الإقليمية أى التي تعيش

الأقلية المعنية على إقليمها، وبحيث لا يكون اختلاف الديانة سبباً
موجباً لحرمان أفراد الأقلية الإسلامية من حمل الجنسية الخاصة
بالدولة الإقليمية .

هـ - حق الخضوع للشرعية الإسلامية :

وفضلاً عما تقدم ، فنرى أنه من اللازم تقرير حق أفراد الاقليات
الإسلامية فى الخضوع لأحكام الشريعة الإسلامية فى الدول التى تقيم فيها
الاقليات المعنية، سيما بالنسبة لقانون الأسرة.

وحتى يتيسر تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بواسطة المحاكم المختلفة
ونظراً لعدم دراية القضاء فى هذه الدول بأحكام الشريعة الإسلامية والمدونة
أصلاً باللغة العربية، فمن الواجب على اتحاد الجامعات الإسلامية، وعن طريق
الجهود العلمى لكافة العلماء المسلمين وأساتذة القانون فى جميع الدول الإسلامية،
وضع مشروع قانون للأسرة المسلمة، بحيث يتصف هذا القانون بالمرونة
ويواجه تحديات العصر، وبحيث يكون فى مكنة القضاء فى الدول المختلفة
تطبيقه.

ومثل هذا المشروع المقترح، يجب ترجمته الى اللغات المختلفة للدول
التي توجد فيها مثل هذه الأقليات، بحيث يتيسر على القضاء تطبيق أحكامه على
الأقليات المسلمة هناك.

وقد قام قسم القانون الدولى الخاص، فى جامعة لوفان الكاثوليكية،
(بلجيكا)، بالتعاون مع بعض الجهات العلمية فى فرنسا، كذا بالتعاون مع بعض
كليات الحقوق فى كل من مصر، وتونس، والمغرب والجزائر، بعقد ندوة فى
هذه الجامعة عام ١٩٩١، وكان موضوع هذه الندوة هو:

الأحوال الشخصية للمسلمين فى القانون المقارن والقانون الدولى الخاص

والهدف الذى تم من أجله عقد هذه الندوة هو :

أ - طرح المشاكل التى تصادفها الأقليات الإسلامية فى الدول الأوروبية عموماً، وفى بلجيكا وفرنسا وألمانيا وانجلترا على وجه الخصوص سواء من الناحية القانونية أو الاجتماعية.

ب - طرح المشاكل القانونية المترتبة على هجرة الأقليات الإسلامية هناك.

ج - التعرف على أحكام الشريعة الإسلامية، فى مجال الأحوال الشخصية (الأسرة).

والمقالات وأوراق العمل المقدمة فى هذه الندوة تؤكد سلامة المقولة المتقدمة على النحو الذى سنراه تفصيلاً فى الصفحات القادمة بإذن الله تعالى.

كما تؤكد هذه المقالات أن هناك تنوعاً فى الآراء المعروضة فبعضها يصف الأحكام التقليدية فى الشريعة الإسلامية، والبعض الآخر منها يبين الاجتهادات الحديثة لدول المغرب العربى فى سبيل ايجاد قانون أسرة إسلامى حديث، بحيث يحل الصعاب التى تواجهه الدول سائلة الذكر فى المجال المعنى.

وقد تم تجميع جميع أعمال هذه الندوة والأوراق التى تم تقديمها فيها، وتمت طباعتها فى مجلد واحد يحمل العنوان التالى :

" الأحوال الشخصية للمسلمين فى القانون الدولى الخاص والقانون

Le Statut Personnel Des Musulmans, Droit Comparé et Droit International Privé, Travaux de la Faculté de droit de l'Université Catholique De Louvain, Sous La Direction de Jean - Yves Carlier et Michel Verwilghen.

Preface de François Rigaux Bruylant – Bruxelles, 1998.

وقد حوى هذا المجلد العديد من المقالات التى قام بإعدادها أساتذة عرب وأجانب، وتحوى هذه الأخيرة العديد من أحكام الشريعة الإسلامية فى خصوص موضوع (أحكام الأسرة). وسوف نقوم الآن باستعراضها تقديراً للجهد الكبير الذى بذله الأساتذة الأفاضل فى إعدادها وطرحها فى مثل هذا المحفل العلمى الكبير، بحيث يكون فى وسع قضاة الدول المختلفة سواء تلك الناطقة بالفرنسية أو غيرها من اللغات الوقوف فى سهولة ويسر على أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى هذا النحو، يمكن إخضاع الأقليات الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية، فى مجال قانون الأسرة على وجه الخصوص. ولايستطيع القضاء فى أية دولة أجنبية التذرع بعد ذلك بعدم قدرته على الوقوف على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية بخصوص الموضوع المعنى، بعد أن قدم له الأساتذة المسلمون والأجانب الأفاضل دراسات جيدة حول الأحكام الشرعية المعنية.

وقد تم تقسيم المصنف المائل الى أربعة أقسام وذلك على النحو التالى:

القسم الأول :

ويحمل عنوان المسألة محل البحث ويحوى هذا القسم ثلاث مقالات

هى على التوالى :

١ - المقال الأول :

«Le statut personnel de musulmans en Belgique»

DT-VAN

OPDENBOSCH, Commissaire Royal à la Politique
des Immigrés .

وتناولت الباحثة المتقدمة في مقالها المائل الموضوعات التالية :

أ - الأقلية المسلمة في بلجيكا (عموميات).

ب - بعض المسائل الخاصة :

١- الزواج .

٢- الطلاق .

ج - نتائج البحث .

٢ - المقال الثاني :

«La question sociologique: La régulation étatique de
l'Islam dans trois contextes européens (Grande-
Bretagne, R.F.A., France)»

par M. Albert BASTENIER,

Chercheur à l'Unité de Sociologie, Groupe d'Etude
des Migrations et des Relations Interethniques de
l'Université Catholique de Louvain.

وقد تناول هذا البحث الجوانب الاجتماعية لهجرة المسلمين الى المملكة

المتحدة - ألمانيا - فرنسا ، والتنظيم القانوني الذي تسعى الدول المعنية

لوضعه لمثل هذه الأقليات ذات الوجود القانوني في الدول المعنية. كذا

الخطوات المستقبلية في هذا الصدد .

٢ - المقال الثالث :

«Les problèmes juridiques soulevés par l'immigration musulmane»

par M. Michel VERWILGHEN,,

Professeur ordinaire à l'Université Catholique de Louvain.

ويتناول هذا المقال المشاكل القانونية المترتبة على الهجرات الإسلامية

الى أوروبا.

ومن ضمن المسائل التي تناولها هذا البحث بالدراسة .

أ - مشكلة تباين الثقافات بين الأقليات المسلمة والدول المضيفة لهم.

ب - المشاكل المترتبة على تطبيق الشريعة الإسلامية .

ج - دور القانون الدولي الخاص بخصوص المسألة محل الدراسة.

د - آفاق المستقبل بالنسبة للتنظيم القانوني المرجو وضعه للأقليات الإسلامية.

القسم الثاني : ويحمل عنوان دراسة مقارنة لأحكام الأسرة في بعض الدول

الإسلامية .

وقد حوى هذا القسم ٨ مقالات ، هي على التوالي :

المقال الأول :

«Les règles matérielles de droit musulman en matière de statut personnel en Egypt»

par M. Hisham SADEK,

Professeur et Chef de Section de Droit International privé à l'Université d'Alexandrie

Et Mme Hafiza EL HADDAD,

للدكتور / هشام خالد

**Chargée de Cours, Section de Droit International privé
de l'Université d'Alexandrie.**

ويعالج هذا المقال القواعد القانونية المادية المنظمة للأسرة المصرية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، كما يعالج هذا المقال عدة موضوعات منها :

- أ - الزواج .
- ب - البنوة .
- ج - انقضاء الزواج .

المقال الثاني :

«Les conflits de lois en droit interne et en droit international privé égyptien dans les matières de statut personnel»

par M. Fouad RIAD,

Professeur et Chef de Section de Droit International privé

Et M. Hisham SADEK,

Professeur et Chef de Section de Droit International privé

A l'Université d'Alexandrie.

ويتناول هذا المقال أحكام التنازع الداخلي في مسائل الأحوال الشخصية للمصريين، كما يتناول أيضاً أحكام القانون الدولي الخاص المصري في مسائل الأحوال الشخصية .

المقال الثالث :

« Quelques aspects de la codification du statut personnel marocain »

par Mme Salima MERNISSI,

Assistante à la FACULTÉ DE Droit de Rabat, Avocate .

ويتناول بعض الجوانب من تقنين الأحوال الشخصية المغربي.

المقال الرابع :

«Le droit international privé de Maroc indépendant en matière de statut personnel»

par M. Abderrazak MOULAY RCHID,

Professeur à la Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales de l'Université Mohammed V (Rabat).

ويعالج هذا المقال قواعد الاسناد المغربية فى خصوص مسائل

الأحوال الشخصية.

المقال الخامس :

« Quelques aspects des rapports juridiques entre parents et enfants en droit algérien de la famille »

par M. MOHAMMED N. MAHIEDDIN,

Professeur à l'Institut de Droit et des Sciences Administratives de l'Université d'Oran.

ويتناول هذا المقال بعض المسائل القانونية فى علاقة الأبوين بالأبناء

فى نطاق قانون الأسرة الجزائرى.

المقال السادس :

« Le droit international privé algérien de la famille »

par M. Ali MEBROUKINE,

Maître de Conférences à l'Université d'Alger

Avocat au Barreau d'Alger.

ويتناول هذا المقال أحكام قواعد الاسناد الجزائرية فى خصوص مسائل الأسرة .

المقال السابع :

«Pérennité de l'Islam dans la droit tunisien de la famille»

par Mme Kalthoum MEZIOU,

**Professeur à la Faculté des Sciences Juridiques,
Politiques et Sociales de l'Université de Tunis III.**

ويتناول هذا المقال أحكام قانون الأسرة فى تونس.

المقال الثامن :

**«Le droit international privé tunisien en matière de
statut personnel»**

par Mme Kalthoum MEZIOU,

**Professeur à la Faculté des Sciences Juridiques,
Politiques et Sociales de l'Université de Tunis III.**

ويتناول قواعد الاسناد التونسية فيما يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية.

والقسم الثالث : ويحمل عنوان الحلول .

ويحوى هذا القسم ٤ مقالات :-

المقال الأول :

«L'Islam et les systèmes de conflits de lois»

par M. Omaia ELWAN,

Akademische Oberrat à l'Université de Heidelberg.

ويتناول هذا المقال موضوع الإسلام وأنظمة تنازع القوانين .

المقال الثانى :

«Lien conjugal et rencontre de civilisations»

par M. Ibrahim FADLALLAH,

Professeur à l'Université de Paris X.

ويتناول هذا المقال العلاقة الزوجية واستقبال المؤثرات الحضارية.

ومن أهم المسائل التى تناولها صاحب هذا المقال :

أ - تكوين الزواج .

ب - آثار الزواج .

ج - انقضاء الزواج .

المقال الثالث :

«Enfant et patrimoine dans la rencontre des civilisations»

Par M. Bruno MENHOFER,

Assistant à l'Université de Heidelberg .

ويتعلق باستقبال المؤثرات الحضارية فى مجال الطفل والذمة المالية.

المقال الرابع :

«Pour un Code européen de droit musulman»

par M. Fouad RIAD,

Professeur et Chef de Section de Droit International
privé à l'Université du Caire.

وعنوان هذا المقال، هو نحو تقنين أوروبى للقانون الإسلامى وهو دعوة صريحة وواضحة لوضع تقنين إسلامى فى مواد الأحوال الشخصية لحكم العلاقات الأسرية الإسلامية. ويهدف هذا التقنين الى تحقيق التعايش بين الأقليات الإسلامية فى أوربا والمجتمعات التى تعيش فيها هذه الأقليات ولا يكون ذلك إلا عن طريق احترام هذه الأقليات للتراث الثقافى المغاير والذى تعيش عليه هذه المجتمعات الأوروبية، كذا مصالحها المشروعة التى يحق لها الدفاع عنها وكفالة احترامها. ويرى كاتب هذا المقال، أن خير وسيلة تحقق الغاية المتقدمة، هى إخضاع مسائل الأحوال الشخصية للأقليات المسلمة لقانون جنسيتها باعتباره الأكثر ملائمة لحكم هذه المسائل، مع ملاحظة هامة يجب أن نضعها فى اعتبارنا فى هذا الخصوص، هى أن النظام العام فى الدول الأوروبية المعنية سوف يحول دون تطبيق بعض الأحكام الإسلامية، وفى تقديرنا أن مثل هذا الوضع سوف يحرم هذه الأقليات من بعض حقوقها المقررة فى الشريعة الإسلامية، وهذه إحدى التحديات التى تواجه الأقليات المعنية. وإزاء ذلك ، فمن الأفضل أن نؤيد ما يراه البعض، من وجوب وضع تقنين إسلامى، يحوى جميع الأحكام الإسلامية المنظمة للأسرة الإسلامية، بحيث يتم تطبيقه على الأقليات الإسلامية المتوطنة فى دول أوروبا، دون

سواها من الأوروبيين المسلمين أو المسلمين غير المتوطنين في الدول المعنية.

القسم الرابع : ويحمل عنوان النتائج .

ويحوى هذا القسم مقالاً وحيداً هو :

« Le respect du statut personnel musulman :

De quel droit, par quel droit?»

Par M. Jean-Yves CARLIER,

Avocat au barreau de Nivelles, Assistant à la Faculté de
Droit de l'Université Catholique de Louvain.

ويؤكد هذا المقال على ضرورة احترام الأحكام الإسلامية المنظمة
لمسائل الأحوال الشخصية.

وفى تقديرنا :

أن هذا المجلد هو جهد رائع بذله أساتذة مسلمون أفاضل، وبعض
الأساتذة الأجانب من أجل تعريف العالم الأوروبي بالمشاكل والتحديات التي
تصادف الأقليات المسلمة في أوروبا واقتراح الحلول المناسبة لها.

ومن جانبنا، نرى ضرورة التقنين المقترح على أن يكون هذا الأخير،
قسماً متميزاً من أقسام المعاهدات أو الاتفاقيات التي نطمح إلى إبرامها بين
الدول الإسلامية مجتمعة من جانب، مع كل دولة أوروبية بها أقلية إسلامية.
وهكذا سنتأكد من فعالية هذه الأحكام وجدية تطبيقها عن طريق المحاكم
المختلفة في الدول الأوروبية المتعاقدة.

ونتعشم، أن يساهم كافة أساتذة الشريعة الإسلامية والقانون في

الجامعات الإسلامية والعربية في وضع مشروع هذا التقنين، بحيث يكون الأخير شاملاً وحاولاً للحلول المناسبة لجميع المشاكل التي عسى أن تصادف هذه الأقليات المسلمة فيما يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية، كما يجب أن تكون هذه الحلول مناسبة للتحدى الحضارى الأوروبى، ومرنة وسهلة التطبيق.

٢- وجوب تدريس الشريعة الإسلامية فى الجامعات الأوروبية:

من الواجب على اتحاد الجامعات الإسلامية ، وضع برامج متقدمة لتدريس الشريعة الإسلامية فى أكبر عدد ممكن من الجامعات الأوروبية، سيما تلك التى يوجد فى دولها الأقليات الإسلامية. ويفضل التركيز على مادة الأحوال الشخصية.

فى هذه الحالة، سوف يتلقى رجال القانون هناك فكرة شاملة وكافية عن هذه المادة بحيث يسهل عليهم تطبيق التقنين المقترح، على النحو السابق بيانه.

٣ - وجوب تقوية الإعلام الإسلامى :

من اللازم على الشعوب والدول الإسلامية تقوية الإعلام الإسلامى على مستوى العالم عن طريق زيادة عدد القنوات الفضائية الإسلامية، مع تنويع برامجها، بحيث تخاطب جميع المراحل العمرية للأقليات الإسلامية المنتشرة فى العالم، وبحيث تساهم هذه القنوات فى ربط هذه الأقليات بالعالم الإسلامى بأسره، كما يجب أن تساهم فى حل مشاكل هذه الأقليات وتوجيهها الى أفضل السبل لمواجهة التحديات الغربية فى صورها المختلفة. ويجب أن تركز هذه الفضائيات على نشأ هذه الأقليات لأنه عماد المستقبل، فيجب تنشأته تنشأة إسلامية صحيحة وعدم تركه فريسة للثقافات غير الإسلامية والمعادية.

المراجع

١- راجع في ذلك تفصيلا :

د م / السيد محمد جبر، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام، مع المقارنة بالشريعة الإسلامية، منشأة المعارف بالأسكندرية، ١٩٩٠، ص ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٥، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٩، ٥٥٠.

د سعيد عبد المجيد بكر، الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا، سلسلة كتب دعوة الحق وإدارة الصحافة والنشر برابطة العالم الإسلامي، ع ٢٣، نوفمبر ١٩٨٣ - ١٤٠٤ هـ س ٣، ص ١٤، ٩٢، ٩٣.

د أحمد النتو، الإسلام والفلبين، دار الطباعة، ١٩٧٤، ص ٩٥، ١٠٤.

د محمد السيد غلاب، د حسن عبد القادر صالح، محمود شاكر، البلدان

الإسلامية والأقليات المسلمة. بحث مقدم الى المؤتمر الإسلامي

الجغرافي الأول، ١٣٩٩ هـ المنعقد في جامعة الإمام محمد بن

سعود - الرياض، المملكة العربية السعودية - نشرة معهد شئون

الأقليات المسلمة، الصادرة في ربيع الآخر، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠.

المشير / عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب، أوضاع الأقليات المسلمة

في القارة الأفريقية ، صادر عن الأزهر الشريف - مجمع البحوث

الإسلامية، المؤتمر الحادى عشر سنة ١٤٠٨هـ ، س ٦ ومابعدھا.

د . الشافعى بشير ، القانون الدولى العام، ط٣، مكتبة الجلاء الحديثة

-٢-

المنصورة ، ١٩٧٦ ، ص ١٠٩ .

د . السيد جبر، المرجع السابق ، ص ٢٧١.



